النقابات العمالية

والانتقال العادل في الأردن

2023

الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

النقابات العمالية
والانتقال العادل في الأردن

حقوق الطبع محفوظة للاتحاد العربي للنقبات
طبعة 2023

- يشترك الاتحاد العربي للنقابات والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن في اعتبار أن الانتقال الأخضر لا بد أن يترافق مع انتقال عادل وأن أي خطط وطنية للتحول الأخضر يجب أن تعتمد مشاركة الجهات الاجتماعية الفاعلة في الحوارات والنقاشات المتعلقة بهذه الخطط.

- كما يدعو الاتحادان إلى ضرورة الاعتراف بدور النقابات العمالية في تحقيق انتقال عادل في الاردن عبر استعجال حوار اجتماعي ثلاثي منفتح على منظمات المجتمع المدني لتحقيق انتقال اخضر عادل.

- تحتل الأردن المركز الخامس في أعلى مصدرين للفوسفات في العالم تعد هذه الصناعة باعثا أساسيا للغازات الدفيئة وهي مصدر رئيسي لتأكل الأرض وتلوث الهواء والتربة والمياه.

- إن النقابات العمالية في الأردن تعي كل الوعي أن هذه الصناعات الاستخراجية تدعم الاقتصاد الوطني، وتوفر العديد من الوظائف وتوفر المصادر الحيوية للإيرادات، لكنها تراقب بحذر تداعياتها البيئية الخطيرة.

- غير انها من جهة أخرى تصطف مع الحملة الدولية الذي ينادي اليها الاتحاد الدولي للنقابات و الاتحاد العربي للنقابات « فلا يوجد وظائف فوق ارض ميتة».

- و من هذا المنطلق تطالب النقابات العمالية بضرورة اتباع الحكومات لنهج شراكة حقيقي مع الجهات الفاعلة في الأردن : ممثلي الصناعات و النقابات العمالية و المجتمع المدني كشركاء لضمان تنظيم هذا الانتقال من اجل تطوير خطط الانتقال الأخضر وتجنب الضرر الذي قد لا يمكن إصلاحه إذا لم يتم التدخل بشكل فعال.

- وبهذا الصدد يعتبر الاتحاد العربي للنقابات و النقابات العمالية في الأردن أن خطط الانتقال العادل التشاركية والحوار الاجتماعي الثلاثي هو المفتاح من أجل تحقيق انتقال عادل في الأردن و ضمان وظائف خضراء .

- ان الاتحاد العربي للنقابات و النقابات العمالية في الأردن تعي أن تغيّر المناخ سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع أكثر فأكثر. فمَن يتمتّع بأقلّ قدر من الحماية هو الأكثر تعرضًا لخطر أضرار

المناخ ، الفقراء والأشخاص المعرضون للتمييز والعمّال في القطاعات غير المنظّمة والعاطلين عن العمل الذين لا يتمتّعون بأيّ نوع من الحماية الاجتماعية.

- و يدعو الاتحاد العربي للنقابات و النقابات العمالية في الأردن إلى مواجهة هذه التهديدات عبر مؤازرة كل الجهود المبذولة من أجل التصدي لتغيّر المناخ عبر توحيد الصفوف أمام قضيّة مشتركة. فلا بد من دعم الاستثمارات الصديقة للبيئة للتخفيف من تغيّر المناخ واستحداث وظائف جديدة و التصدي للفقر كما أن للابتكار وإعادة البنية التحتية وحوكمة استعمال التكنولوجيا المطلوبة سيساهم في تعديل التغيّر المناخي كما ان بناء الطاقة المتجددة ستساهم بلا شك في تحسين حياة الافراد والمجتمعات.

- ان الاتحاد العربي للنقابات والنقابات العمالية في الأردن يؤمنون بان تحقيق الانتقال العادل هو مفتاح التنمية في الأردن و أي مبادرات انتقال غير عادلة ستولّد نتائج غير عادلة في المجتمع ولتحقيق ذلك لا بدّ من اعتماد سياسات اجتماعية محدّدة الهدف تخفّف من صعوبات التغير الصناعي والاقتصادي وتحميها، بما في ذلك تدابير مثل وسائل النقل العام المنخفضة والعديمة الانبعاثات، مع انتقال الأردن إلى الطاقة المتجدّدة.

- ان تحقيق العمل اللائق للجميع وتعزيز النمو المستدام بيئيًا تعتبر أهدافا مشتركة لجميع الاردنيين ويتطّلب الانتقال العادل تخطيطًا مفصلاً وشفافًا وحوارًا اجتماعيًا بين جميع الجهات الفاعلة من أجل استكشاف الفرص وتحقيق مستقبل أكثر إنصافًا واستدامة.

- يرى الاتحاد العربي للنقابات والنقابات العمالية في الأردن ان الانتقال العادل هو فرصة للعدالة والمساواة و إبقاء حقوق المرأة أولوية بالنسبة إلينا جميعنا. فالنساء يتقاضين أجورًا منخفضة، و لا يزلنا يتعرضنا للتتميز في العمل كما أنهن يتواجدن في القطاع الغير منظم بدون حماية اجتماعية كما يولّد تغيّر المناخ أعباء إضافية على النساء اللواتي غالبًا ما يتحمّلن مسؤولية تأمين سبل العيش لعائلاتهن. ولمواجهة هذا لابد أن نعمل على تعزيز المساواة في الحقوق والفرص في قطاع الزراعة، بما في ذلك تحسين ظروف عملها، وضمان وصولها إلى التمويل والأدوات التكنولوجية، وتمكينها من المشاركة في عملية الانتقال العادل و نطالب بمساهمات أكثر طموحًا على المستوى الوطني .

لماذا يعتبر المناخ قضية عمالية؟

- تؤمن الحركة النقابية العالمية بأنه لا توجد وظائف على كوكب ميت. إنّنا بحاجة إلى كوكب مستدام به عمل لائق وأزدهار مشترك يوفر للعمال الأمل والأمان.

- إذا كنا ستنتقل إلى صناعات تتماشى مع تحقيق صافي انبعاثات صفرية، وهو ما يتوجب علينا فعله، فمن الضروري أن يكون هذا الانتقال عادلًا. وهو ما يتطلب مشاركة النقابات في تطوير خطة متفق عليها تضمن للعمال مستقبلاً آمناً..

- إن الاستثمار في العمل المناخي يخلق فرص عمل. لكن السؤال الحقيقي هو كيف يمكننا التأكد من أن هذه الوظائف متاحة للعمال الذين تم انهاء القطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها حفاضاً علي المناخ.

- نحن بحاجة إلى التأكد من تحقيق الاستقرار وذلك عندما يرى العمال وأسرهم أن الحكومات ستستثمر في اقتصاديات خضراء، وأنهم سيحتفظون بوظائفهم في المجتمع، وأن لهم ولأطفالهم مكانا في تلك الوظائف أو غيرها مستقبلا.

- بالنسبة للحركة النقابية فان مفهوم الانتقال العادل مرتبط بالأمن، فالعمال بحاجة من أجل المرور الي انتقال عادل ووظائف خضراء ، إلى معاشات تقاعدية آمنة، ومعاشات العمال الأكبر سنًا ليتقاعدوا مبكرًا، وضمانات للدخل، ودعم إعادة تشكيل المهارات وإعادة التوزيـع للعمال الأصغر سنًا للعثور على وظائف أخرى.

- تتمثل أولوية الاتحاد العربي للنقابات في النضال من أجل صياغة عقد اجتماعي جديد أساسه الوظائف بما في ذلك الوظائف الصديقة للمناخ.

- يجب ضمان حد أدنى من الحقوق لجميع العمال في ظل وجود سوق عمل مهترئ، حيث أن 60 % من عمال العالم لا يتمتعون بحقوق ولا حد أدنى للأجور مع غياب الحماية الاجتماعية الشاملة حيث إن 73٪ من العمال لا يتمتعون بحماية اجتماعية أو تكاد تكون محدودة.

- على الرغم من أن العالم أصبح أكثر ثراءً بسبع مرات من حيث الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثين عامًا الماضية، فإن نصيب العمال في انحدار ، و إنّ الازدهار المشترك الذي يجب أن يعمل العالم على تحقيقه غير موجود. لذلك نحن بحاجة إلى المساواة من حيث الدخل كما أننا بحاجة إلى الإدماج، بما في ذلك الإصلاح المتعدد الأطراف تمشيا مع نموذج انتقال عادل حتى لا نخلق المزيد من أوجه عدم المساواة.

ماهو دور الحركة النقابية الدولية في الانتقال العادل في اتفاقيات المناخ العالمية؟

ينتمي الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن الي حركة نقابية عالمية ساهمت بشكل كبير في الدفاع عن حقوق العمال و تعويض البلدان المتضررة من جراء التأثيرات المناخية و العمل علي تعويض ضررها.

حيث يعمل الاتحاد الدولي للنقابات و الاتحاد العربي للنقابات من أجل اعتراف أوسع بمبدأ الانتقال العادل في مفاوضات المناخ ، وإطلاق خطط استثمارية قوية للانتقال إلى صفر من الانبعاثات . حيث تؤكد الفقرة 10 من اتفاق باريس على «ضرورة الانتقال العادل للقوى العاملة وخلق العمل اللائق والوظائف الجيدة «.

يقر ميثاق غلاسكو بالحاجة إلى الدعم من أجل انتقال عادل ، ودعا البلدان إلى إعداد « استراتيجيات طويلة الأمد لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المنخفضة نحو الانتقال العادل إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول منتصف القرن أو حواليه».

يعد هذا الاعتراف مكسبا مهما ، على الرغم من التحدي المستمر من قبل الحكومات والشركات التي تسعى إلى تعريفه بطريقة تترك العمال خارجها.

كما نص مؤتمر الأطراف 26 على ضرورة وضع خطط الانتقال العادل في كل بلد في العالم بحلول 2030 . وتعهدت 14 دولة والمفوضية الاوروبية بدعم الانتقال العادل من خلال دعم الاستثمارات الخضراء والمستدامة . ومع ذلك ، تم إحراز تقدم ضئيل في تنفيذ تدابير استجابة كاتوفيتشي ، وأعرب الاتحاد الدولي للنقابات عن أسفة لأن تأثيرات سياسات المناخ على العمال لم تعط الاعتبار الكافي ، ولم تحدد القرارات بشأن « النوع الاجتماعي وتغير المناخ مساراً واضحا نحو الاستجابة لسياسات النوع الاجتماعي .

في مفاوضات مؤتمر الاطراف 27، أنشات « خطة تنفيذ مؤتمر شرم الشيخ « برنامج عمل حول الانتقال العادل ، مؤكدة أن الانتقال العادل قائم على الحوار الاجتماعي .

ومع ذلك ، فقد أعربت النقابات المشاركة في قمة المناخ في شرم الشيخ عن اسفها لغياب التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان وحقوق العمال ، بما في ذلك الحق في التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية والصحة والسلامة المهنية، فضلاً عن الحماية الاجتماعية ، والتي هي مفتاح لضمان الانتقال العادل .

ماهي الخسارة والضرر الذي لحق العمال من جراء التغيرات المناخية؟

تؤثر الكوارث المناخية على جميع مناطق العالم ، لكن البلدان الفقيرة والضعيفة هي الأكثر تضرراً وغير قادرة على تحمل تكاليف الكوارث المناخية . شهدت البلدان النامية ، بما في ذلك في المنطقة العربية ، زيادة سريعة في انبعاثاتها للكربون في السنوات الأخيرة ، لكن الدول الصناعية هي أولى الدول المسببة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. لذا فقد كانت الأصوات النقابية عالية في دعوتهم ليتحمل المسؤولية الخاصة في دعم البلدان الفقيرة للتعافي من الكوارث التي يسببها المناخ .

و ترى الحركة النقابية العالمية بان تقديم الدعم للتعافي من الكوارث وذلك من خلال المساعدات الإنسانية الثنائية أو متعددة الاطراف ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة . لكن هذه المساعدات تقديرية وغير كافية مما دفع البلدان المعرضة للتأثر بالمناخ إلى المطالبة بتمويل أكثر جدية .

في العام 2009 ، وعدت الدول المتقدمة بإنشاء صندوق . حيث أقرت اتفاقية باريس لعام 2015 ، بتقديم 100 مليار دولار أمريكي سنويا لأفقر البلدان اعتباراً من عام 2020 وذلك للخسائر والأضرار ، لكن إنشاء هذا الصندوق واجه مقاومة قوية ، نظرا لتأطيره ك «صندوق تعويض «، مما يعني مسؤولية الدول الصناعية. حيث لم تظهر الخسائر والأضرار حتى في جدول أعمال مؤتمر الأطراف 26 .

في قرار يعتبر تاريخيا ، اعتمد مؤتمر الأطراف صندوق الخسائر والأضرار. ومع ذلك ، التزمت خمس دول فقط بدفع هذه الخسائر والأضرار وهي النمسا وبلجيكا والدنمارك والمانيا واسكتلندا ، مع تعهدات مشتركة تقل عن 250 مليون دولار امريكي . وسوف يكون التمويل والتفاصيل المتعلقة بكيفية عمل الصندوق والتأكيد عليها كموضوع رئيسي في مفاوضات مؤتمر الأطراف 28 والذي سيعقد في (الإمارات العربية المتحدة ، العام 2023).

الاتحاد العربي لنقابات ينادي بالدور الأساسي للنقابات العمالية في الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون و يؤكد أن حل أزمة المناخ والأزمة الاجتماعية التي تشهد مستويات قياسية من اللامساواة ويتطلب ذلك التزامًا جديدًا بتحقيق الرخاء المشترك والتخلي عن الأنماط الاقتصادية التي تخذل الناس والكوكب.

لمائا تدعو النقابات العمالية في الأردن الي الانتقال العادل؟

يعرّف الاتحاد العربي للنقابات الانتقال العادل بأنه « أداة تهدف إلى تسهيل الانتقال نحو مجتمع أكثر استدامة وتوفير الأمل في قدرة الاقتصاد الأخضر للحفاظ على الوظائف وسبل العيش اللائقة للجميع « و من بين توصياته التي قدمها في مشاركته في مؤتمر المناخ ٢٧ بشرم الشيخ ان :

- الاستثمارات الصديقة للمناخ تخلق وظائف أكثر من الاستثمارات غير المستدامة ، حتى على المدى القريب .

- ضرورة توفير أرضية للنقابات لتبادل المعلومات والاستراتيجيات حول الانتقال العادل في سلسلة قيم في قطاع النفط والغاز و مشتقاتها .

- العمل في اطار بناء الصناعات الخضراء المختلفة علي ضرورة توفير فرصًا ونماذج مستدامة للشركات المحلية الصغيرة ، والاقتصادات المدورة ذات الإمكانات الكبيرة لخلق وظائف خضراء ومستدامة .

- التركيز على خطط الانتقال للتمكين من التحول إلى الصناعات الخضراء التي لا تترك العمال في الوراء ، وخطط الانتقال التي تدعم القطاعات والوظائف التي تتأر نتيجة لتغير المناخ ، على سبيل المثال قطاع الزراعة .

كيف يجب ان تحضر النقابات نفسها لخطط الانتقال العادل ؟

يجب على النقابات العمالية ، في أطار جهودها لتمكين خطط انتقالية عادلة ، تقييم ما يلي :

- مسح للقطاعات التي ستتأثر ، وكم ستختفي أو ستتحول.
- معرفة القطاعات التي سوف توظف وإلى أي مدى.
- كيف ستتأثر ظروف العمل والأجور.
- معرفة ماهي المؤهلات المطلوبة ، وهل سيتم توفير التدريب
- وإلى اي مدى التنقل المهني سوف يسد الفجوات .
- ماهو الدعم الذي سيقدم للعمال الذين فقدوا وظائفهم ؟
- هل الكوادر النقابية مستعدة للدخول في عمليات مفاوضات و حوار اجتماعي من اجل ضمان حقوق العمال في اطار خطط الانتقال العادل.

ماهي إشكالية الانتقال العادل في الأردن؟

- يُعد الأردن أحد أكثر دول العالم جفافاً ، ويبلغ عدد سكانه 10.5 مليون نسمة ، بما في ذلك 2.7 مليون في القوة العاملة. ويعيش أكثر من 90% من سكانها في المراكز الحضرية.

- تتعرض الاردن لندرة المياه بشدة وذلك بسبب تناقص احتياطات المياه وانخفاض هطول الامطار وزيادة الطلب . ويمثل الحفاظ على الوصول إلى المياه وتلبية احتياجات السكان تحديا اجتماعياً وسياسياً ومالياً وبيئياً كبيراً على البلد.

- تعتبر صناعة الفوسفات في الأردن (الخامسة على مستوى العالم) قطاعاً اقتصادياً مهماً ، ولكن كان لها أثار سلبية على البيئة وصحة العمال . كما تعتمد الدولة بشكل كبير على الوقود الأحفوري ، حيث تستورد 93% من طاقتها ، مما يجعل القطاع أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة. ومع ذلك، تشير التقارير الرسمية إلى التحول نحو الطاقة المتجددة ، من 0.7% في 2014 إلى 13% في العام 2019.

- صادقت الاردن على اتفاقية باريس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 . وفي عام 2019، تبنت الأردن لائحة تغير المناخ رقم 79 التي تحدد هيكل ودور اللجنة الوطنية لتغير المناخ ، ومسؤوليات الوزارات في تنفيذ سياسات تغير المناخ . و وزارة البيئة هي النقطة المحورية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكولاتها الموسعة.

- أيضا في العام 2019 ، تبنت الأردن خطة عمل المساهمات المحددة وطنيا . تم تطوير الخطة من قبل وزارة البيئة بالعمل عن كثب مع وزارة التخطيط ، شبكة الشراكة الوطنية ، ومختلف الوكالات الدولية (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

) والمانحين الثنائيين والشركاء . تم تحديد 35 مشروعاً ذات أولوية في القطاعات الرئيسية في خطة عمل المساهمات المحددة وطنيا ، بما في ذلك النقل والطاقة والزراعة والصحة والمياه .

- قدم الأردن تقريراً محدثا في أكتوبر 2021 بدعم من حزمة تحسين العمل المناخي التابعة لشراكة المساهمات المحددة وطنيا ، حيث ضاعف التزاماته المناخية من 14% في عام 2016 إلى 31% من تخفيضات الغازات الدفيئة في عام 2021 ، مقارنة بسيناريو العمل بحلول العام 2030 . في الأردن تدعم حزمة تعزيز العمل المناخي تحليل التكلفة والعائد وتطوير استراتيجية تمويل المناخ .

- تتماشى الأهداف مع مشاركتها في مبادرة الاستشارات الاقتصادية لشراكة المساهمات المحددة وطنيا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخطة التعافي الخضراء والمرنة والشاملة التي يدعمها البنك الدولي .

- في يونيو 2021 ، وافق البنك الدولي على برنامج استثماري بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لدعم التعافي من جائحة كوفيد-19 ، وتعزيز الاقتصاد الأخضر في الأردن . واستفادت الخطة أيضا من مبلغ أضافي يبلغ مقدارة 250 مليون دولار أمريكي من البنك الأسيوي للاستثمار في النبية التحتية .

- يتلقى الأردن أيضا دعماً من صندوق المناخ الأخضر ، لبرامج التكيف ويسعى بنشاط إلى المستثمرين لتمويل استراتيجيات التخفيف والتكيف ، بما في ذلك مشاريع الطاقة النظيفة والزراعة والري . وأيضا تعمل الدولة الأن على تطوير استراتيجية طويلة الأجل لسياسة تغير المناخ بحلول 2050.

1- المساهمات المحددة وطنيا في الأردن

أ. التخفيف

في العام 2021 ، نشر الأردن استراتيجتة الوطنية لقطاع الطاقة (2020-2030) ، وهي خارطة طريق لزيادة استقلالية الطاقة من خلال استخدام مصادر الطاقة المحلية والمتجددة . في المساهمات المحددة وطنيا والتي تم تحديثها ، ضاعفت هدف انبعاثات الغازات الدفيئة ، وتعهدت بخفض 31% بحلول العام 2030 ، و5% غير مشروطة و 26% مشروطة بتلقي مساعدات إضافية .

- تهدف خطة عمل المساهمات المحددة وطنيا للأردن إلى تجاوز 35% من طاقة الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.
- تم إطلاق العديد من برامج كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية والسكنية لترشيد استخدام الطاقة .
- تعزيز الاستراتيجية الوطنية للنقل (2016- 2030) المتمثلة في وسائل النقل العام (الحافلات، النقل السريع ، خطوط السكك الحديدية) والمركبات الكهربائية والتي تعمل بنظامين .
- تغطي البرامج الأخرى التشجير وبرامج الحد من النفايات .

ب. التكيف

يهدف المشروع الرئيسي لتحلية ونقل المياه عمان-العقبة إلى توفير الطاقة وإمدادات المياه الموثوقة في عمان والمحافظات الأخرى . وتهدف الخطة الرئيسية للمياة في الأردن إلى زيادة معالجة وتحلية المياه وتجميع مياة الامطار وإعادة استخدام المياه الرمادية ، وتحسين إدارة الطلب على المياه واستخدامها . تشمل تدابير التكيف الأخرى ما يلي :

- تحسين الري وإدارة الجفاف وإدخال المحاصيل ذات الكفاءة المائية .
- تحسين الحفظ وزيادة مشاركة المجتمع في إستعادة النظام البيئي .
- البحث في المخاطر الصحية لتغير المناخ وتعزيز قدرة القطاع الصحي على التكيف .
- تحسين انظمة الإنذار المبكر ضد الفيضانات والجفاف ومخاطر المناخ الأخرى.
- زيادة المرونة الحضرية والخدمات الأساسية للمجتمعات الريفية والضعيفة .
- الترويج للسياحة الخضراء ورفع الوعي المناخي في وسائل التواصل الاجتماعي والتعليم ومراكز الشباب .
- دمج التكيف مع المناخ في خطط الفقر الوطنية ، بما في ذلك تحسين نظام الحماية الاجتماعية الحالي للفئات الضعيفة والإغاثة في حالات الطوارىء وتمويل المشاريع التي تدعم المجتمعات المحلية المعرضة لظواهر الطقس المتطرفة.
- وضع مبادىء توجيهية ومؤشرات حقوق الإنسان لخطط التكيف مع المناخ .

2- الانتقال العادل والحوار الاجتماعي

- تقرر المساهمة المحددة وطنيا في الأردن لعام 2021 « بتأثير تغير المناخ على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا : الفقراء والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين والعاطلين عن العمل « . وهي تعتبر « استكشاف الابتكار والاقتصادات الخضراء والدائرية كوسيلة لخلق وظائف جديدة ومستدامة في القطاع الأخضر المتنامي ، وخاصة للشباب « ، ودعم المشاركة مع المجتمعات المحلية وتطوير خطط العمل المناخية المحلية .

- في العام 2022-2021 ، نفذ الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن مشروعا ممولاً من مؤسسة فريدريشإيبرت لدعم دور النقابات في تشكيل السياسات المناخية ، وتدريب وبناء قدرات النشطاء النقابيين في التدريب لتعزيز دور المجتمع . في هذا السياق ، نشر الاتحاد العام للنقابات ورقة بعنوان « تغير المناخ : عمال الأردن جزء من انتقال عادل « (مارس 2022)، والتي تسلط الضوء على أثار تغير المناخ على العمال ، وتدعو النقابات العمالية للمشاركة في السياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ لضمان الانتقال العادل ، ويطالب بمواءمة التشريعات الاجتماعية الوطنية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن بشأن المناخ.

- ومع ذلك ، فإن التقرير الإعلامي الرابع لوزارة البيئة الأردنية ، والذي يسلط الضوء على الآثار المحتملة لتغير المناخ على مختلف القطاعات ، لا يحتوي على اقسام مخصصة لمعالجة قضايا العمال . بالأضافة إلى ذلك ، فإن استراتيجية التكيف الوطنية التي تؤكد على أهمية « المشاركة النشطة والمستمرة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية وشركاء البحث والتطوير الدوليين والمنظمات ذات الصلة والشبكات الاجتماعية والذين يمثلون جميع أطياف المجتمع « ولم يشر إلى النقابات العمالية.

النقابات العمالية
والانتقال العادل في الأردن

الإتحاد العام
لنقابات عمال الأردن

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION